



Distr.
GENERAL

A/32/19
25 August 1977

ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البنود ٣٠ و ٣١ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة فلسطين

الحالة في الشرق الاوسط

برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، موجهة الى
الامين العام من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
لدى الامم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة تحياتها الى الامين
العام للامم المتحدة ، وبالإشارة الى مذكرتها السابقة المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ التي
أحالت بها البعثة الدائمة دراسة أعدتها السلطات السورية المختصة عملاً بقرار الجمعية العامة
١١٠/٣١ ، وعنوانه "ظروف حياة الشعب الفلسطيني" ، تتشرف ، عملاً بتعليمات حكومتها ،
بأن ترجو تعميم هذه الدراسة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تندرج تحت البنود
٣٠ و ٣١ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت .

A/32/150

*

••/••

77-15977

مرفق

الأوضاع المعيشية للمغرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة

لقد تضررت الأوضاع المعيشية للمغرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ كثيرا من جراء سياسة واجراءات سلطات الاحتلال خلال السنوات العشر الماضية ، وبشكل خاص نتيجة لسياسة مصادرة واغلاق مساحات واسعة من الأراضي وتخصيصها لأغراض الاستيطان اليهودي وبسبب اجراءات الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع اسرائيل .

ففي مجال مصادرة الأراضي وضعت سلطات الاحتلال يدها على أكثر من ثلث المساحة الكلية لقطاع غزة وخمس مساحة الضفة الغربية بحجة أن هذه الأراضي كانت قبل عدوان الخامس من حزيران /يونيه املاكا حكومية ، ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا الاجراء بل قامت تباعا باغلاق ومصادرة عشرات الآلاف من الدونمات في الأراضي الزراعية بحجة انها ضرورية للامن ولأغراض عسكرية .

ففي وادي الاردن استولت سلطات الاحتلال على أكثر من ٦٠ الف دونم من الاراضي الزراعية واقامت عليها عددا من المستوطنات الاسرائيلية ، وفي مشارف رفح استولت على أكثر من ٤٠ الف دونم وطردت سكانها البدو منها ، وفي الخليل صودر أكثر من الف دونم اقيمت عليها المستوطنة اليهودية كريات أربع ، واستولت سلطات الاحتلال على ٩٠٠ دونم في قرية السموع وعلى ٢٣٠ دونم من قرية بني نعيم المجاورتين لمدينة الخليل ، لتوسيع مستوطنات منطقة غوش عشيون ، وفي ضواحي القدس صودرت أراضي وهدمت احياا عربية تقدر مساحتها بنحو ١٨ الف دونم ، وفي اريحا استولى الكارن كايمت " الصندوق القومي اليهودي التابع للوكالة اليهودية " على اكثر من الف دونم ، وفي منطقة نابلس جرى في اواخر تموز/يوليه عام ١٩٧٤ الاستيلاء على قسم من اراضي قرية سيسطية كما صودرت مساحة قدرها ١٠٠٠ دونم قرب قرية بيت فوريك ، واغلقت أراضي مساحتها ٢٥ الف دونم حول القرية .

ولم تتوقف حتى الآن سياسة مصادرة واغلاق الأراضي ، وفيما يلي خلاصة أوردتها جريدة هاآرتس ١٨/٦/١٩٧٦ الاسرائيلية ، للمصادرات التي تمت في العام الماضي :

— في منتصف حزيران/يونيه عام ١٩٧٦ أبلغ سكان بلدة طوباس بأن منطقة مساحتها بضعة آلاف من الدونمات في منطقة البقعة الشمالية قد أغلقت من قبل الجيش الاسرائيلي لأغراض عسكرية .

— في بداية شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ (أعلن حاكم بيت لحم لأصحاب الأراضي في منطقة جبل جيبلا خطر البناء في تلك المنطقة التي أغلقت لاقامة حي يهودي عليها .

— في منتصف شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ استدعى الحاكم العسكري لمدينة بيت لحم رئيس المجلس المحلي في قرية العيزرية وبعض أصحاب الاراضي في القرية وابلغهم بأنه سيتم الاستيلاء على ٧٥٠ دونما ، وكانت السلطات قد صادرت قبل ذلك في كل من العيزرية وابوديس نحو ثلاثة آلاف دونم .

— اغلقت السلطات العسكرية في شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ ، الف دونم تابعة لقريسة
الخير قرب نابلس .

— في بداية شهر أيلول /سبتمبر عام ١٩٧٦ أعلن حاكم رام الله العسكري لأصحاب
الأراضي في منطقة جبل الطويل قرب بلدة البيرة منع البناء على حوالي ١٥٠٠ دونم
لأسباب وصفت بأنها امنية .

— بدأت سلطات الحكم العسكري بتسوير مساحة تابعة لقريسة بيت عور قرب القدس لاقامة
مستوطنة " جبعون " اليهودية عليها .

وجاء في جريدة عل همسمار ١٠/١١/١٩٧٦ الاسرائيلية ان حوالي ٣٠ الف دونم
من اطراف قطاع غزة الجنوبية الغربية ، والتي تشكل مجالا لنمو مدينتي خان يونس ورفح
اقتطعت لتكون منطقة خلفية تابعة لميناء يحميت الذي شرعت سلطات الاحتلال في انشائه على ساحل
رفح .

ورغم أن اسرائيل صادرت ملايين الدونمات من اراضي اللاجئين والفلسطينيين العرب
الذين لازالوا يقيمون في الجليل والمثلث والنقب ، فقد لجأت الى الاستيلاء على مساحات واسمة
من الاراضي في الضفة الغربية بحجة انه كان لليهود حقوقا فيها قبل عام ١٩٤٨ ، فقد ذكرت جريدة
هاآرتس ٢/٣/١٩٧٧ ان دائرة عقارات اسرائيل اشترت حقوقا في الضفة الغربية في أكثر
من ٣٥ الف دونم ، كما انها تجرى المفاوضات لشراء حقوق في اراضي تبلغ مساحتها نحو ٣٨ الف
دونم .

لقد اقامت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ٧٦ مستوطنة يهودية على اراضي عربية
مصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء .

ان سياسة مصادرة الأراضي العربية قد الحثت ضررا بالغا بالأحوال المعيشية للسكان
العرب في المناطق المحتلة ، واثرت عليها في المجالات الآتية .

(أ) تضيق رقعة المساحة الزراعية ، الامر الذي يضطر اصحاب هذه الاراضي والعمال
فيها الى البحث عن لقمة العيش من خلال العمل في اسرائيل .

(ب) تقليص المراعي الطبيعية ، المخصصة لرعي المواشي والاغنام ، وتتضح خطورة هذه
الناحية اذا علمنا ان الانتاج الحيواني يشكل في الضفة الغربية اكثر من ثلث الانتاج الزراعي .

(ج) تقليص مجال نمو المدن والقرى العربية ، عن طريق اقتلاع الاراضي التي تشكل
المجال لتوسيع هذه المدن والقرى .

ولم تكتف سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة الأراضي ، بل قامت ايضا بالاستيلاء على
بعض مصادر المياه ، ففي الوقت الذي يشكو فيه قطاع غزة من ندرة المياه ، والذي تزداد فيه نسبة
الملوحة في مياه القطاع سنة بعد سنة بشكل يهدد الانتاج الزراعي ، سمحت سلطات الاحتلال لشركة
المياه الاسرائيلية مكرورت بترشيح المياه العذبة في منطقة رحال السيمري الواقعة الى الغرب من

مدينة خان يونس في قطاع غزة وتخصيص هذه المياه لاستعمال مجمع مستوطنات قطيف اليهودية التي أنشئت ما بين مدينتي خان يونس ودير البلح على هامش رقم ١١/٢/١٩٦٦ .

كما قامت نفس الشركة بحفر ١١ بئرا للمياه في منطقة غور الاردن لتزويد المستوطنات اليهودية التي اقيمت في المنطقة بعد عام ١٩٦٧ بمياه الري .

وتشمل سلطات الاحتلال الموارد الطبيعية الاخرى في المناطق المحتلة ، حيث انشأت على القسم العربي من ساحل البحر الميت مصمعا لاستخراج الكلور وآخر لاستخراج البوتاس وثالث للبروم ، كذلك قامت باستغلال مصانع الملح العربية المقامة على ذلك الجانب من البحر الميت ، وتقوم حاليا بالتنقيب عن البترول في منطقة البحر الميت وسواحل قطاع غزة ، وتستولن على عائدات السياحة والحج للمناطق المقدسة في القدس وبيت لحم وغيرها .

ونتيجة لتقلص المساحة المزروعة انصرف عدد كبير من الفلاحين وصغار المزارعين عن العمل في الزراعة ، ففي الضفة الغربية نقلت الاراضي المزروعة من ٢٦ مليون دونم عام ١٩٦٦ الى نحو مليون دونم فقط وجرت تغييرات زراعية فالات التصدير وخاصة زيت الزيتون ، وبسبب اجراءات الدمج الاقتصادي اضطر المزارعون العرب الى التكيف مع الاقتصاد الاسرائيلي و انتاج المحاصيل التي تحتاجها الصناعة الاسرائيلية كالدخان والسمسم ، وتحتكر شركة فريسكو الاسرائيلية عطية تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية التي تنتجها المناطق المحتلة .

وفي قطاع غزة اصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٦٨ قرارا يقضي بتحديد زراعة الحمضيات وهي الخلة الأساسية في القطاع عند الحد الذي كان موجودا قبل الاحتلال وهو ٧١ الف دونم تقريبا ومنعت زراعة اية اراض جديدة بالحمضيات حتى لو كان ذلك لاستبدال اشجار تالفة ، كما حددت كمية المياه التي يجوز لمزارعي الحمضيات استخدامها في الري واجبرت هؤلاء المزارعين على تركيب عدادات على آبار المياه لقياس كمية الماء المستخرجة . وحددت مواسم جني الحمضيات بتواريخ محددة تتناسب مع الكساد في الاسواق العالمية ، بحيث لا تنافس حمضيات القطاع الحمضيات الاسرائيلية . وتلزم سلطات الاحتلال مصدرى الحمضيات في قطاع غزة بتصدير محصولهم عن طريق مجلس الحمضيات الاسرائيلي الذي يحدد فترة قصيرة لاستلام المحصول .

وقد اتلفت سلطات الاحتلال بحجة الاغراض الامنية اكثر من ٢٥٠٠ دونم من مزارع الحمضيات في قطاع غزة ومناطق قلقيبة واريحا في الضفة الغربية .

وتحاول السلطات الاسرائيلية ، من خلال ايراد عينات منتقاة من الاحصائيات ايهام الرأي العام العالمي بأن الزراعة في المناطق المحتلة قد ازادت في سني الاحتلال وان الفضل فسي هذه الزيادة يعود لاستخدام الخبرة والتكنولوجيا الاسرائيلية ، وهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة ، فازدياد انتاج الحمضيات مثلا يعود اساسا الى ان نصف الاراضي التي كانت مزروعة بالحمضيات في قطاع غزة قد زرعت بين عامي ٦٣ - ٦٥ ولذلك بدأت في السنوات الأخيرة تعطلي انتاجا كاملا ادى الى زيادة المحصول .

وهناك زراعات تعانى الكثير من الصعوبات وهي على وشك الاضمحلال بسبب اجراءات الدمج الاقتصادي وخير نموذج على ذلك مزارع العنب والبايج في قطاع غزة والضفة ، فاسرائيل تضع قيودا على هذه المحاصيل وتمنع انتقالها الى الاسواق الاسرائيلية حتى لا تنافس الزراعات المحلية .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها اسرائيل في المناطق المحتلة ، لم يحدث خلال السنوات العشر الماضية أى تطور في الصناعة ، بل على العكس انخفض عدد العاملين في الصناعة في الضفة الغربية من حوالي ١٤ الف عام ١٩٦٦ الى حوالي ١١ الف عام ١٩٦٩ وانخفض عدد العاملين في الصناعة في قطاع غزة بـ ١٥ في المائة ما بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٣ . وذلك من جراء التشدد في منح اذونات الاستيراد للحواد الاولية اللازمة للصناعة وفرض رسوم جمركية عالية عليها ، وبنافسة البضائع الاسرائيلية ، ولذلك اضطر الكثير من الصناعات للعمل على شكل متعهد ثانوى لحساب الصناعة الاسرائيلية مثل صناعة الملابس ومواد البناء ، اما تلك الصناعات التي لم تستطع الاندماج فقد اضطرت لخلق ابوابها واتجه اصحابها وعمالها الى البحث عن مصدر لقمة العيش من خلال الانتقال للعمل في اسرائيل .

ونفس الوضع حدث بالنسبة للبناء ، فمعدلات البناء تصل الى ٥٥ م. متر مربع للفرد الواحد في الضفة الغربية و ٣٠ م. متر مربع في قطاع غزة مقابل ١٨٨ متر مربع للفرد في اسرائيل وقد هبط عدد العاملين في البناء في الضفة من ٢٥ الف عام ١٩٦٦ الى سبعة الاف عام فقط في عام ١٩٧٣ وفي غزة هبط في نفس الفترة من ستة آلاف عام الى الف عام فقط ، واتجه عمال البناء للعمل في اسرائيل .

وبالاجمال ونتيجة لسياسة الدمج الاقتصادي ومخطط تخريب الاساس الاقتصادي للمناطق المحتلة وقطع علاقتها الاقتصادية بالمناطق العربية المجاورة ، توفر لسلطات الاحتلال جيش احتياطي من عمال المناطق المحتلة يقدر بنحو ١٤ الف عام اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية الى العمل في اسرائيل . وحتى تخفي سلطات الاحتلال الاسرائيلي الآثار التدميرية لانتقال عناصر الانتاج المحتلة في الايدي العاملة من المناطق المحتلة لاسرائيل . فانها لا تذكر في الاحصائيات سوى العمال الذين يعملون في اسرائيل عن طريق مكاتب العمل والذين يبلغ عددهم نحو ٦٠ - ٧٠ الف عام ، في حين ان هناك عدد مماثل ممن يعملون عن طريق المقاولين او بشكل افرادي ، ولكن الاحصاءات الاسرائيلية تحسبهم على قوة العمل العاملة داخل المناطق المحتلة نفسها . وقد اعترفت جريدة دافار ١٥ / ٦ / ١٩٧٥ الاسرائيلية بأن سجلات وزارة العمل الاسرائيلية تقدر عدد العمال العرب من المناطق المحتلة والعاملين في اسرائيل بحوالي ١٢٠ - ١٤٠ الف عام بينما الاحصائيات لا تذكر سوى ٦٠ - ٧٠ الف عام .

ويعمل هؤلاء العمال في ظروف غاية في القسوة ، فشروط عملهم سيئة وهم محرومون من كل حماية ويمكن فصلهم في كل وقت . وتبدأ ساعة العمل بالنسبة لهم في الرابعة صباحا وتنتهي بالمشاة مساء وهم مضطرون للانتقال يوميا من المناطق المحتلة الى اماكن عملهم في اسرائيل حيث لا يقبل سكان المستوطنات اليهودية تأجيرهم غرف للسكن ومن تضطره ظروفه منهم للبقاء حيث يعمل

يقضي الليل اما في اماكن العمل او في اكواخ غير صحية او في المراة بين الاشجار . والعاملون عن طريق مكاتب التشغيل الاسرائيلية تقل اجورهم عادة عن اجور امالهم من العمال اليهود بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٠ في المائة ، وتبلغ الحسومات نحو ٤٠ في المائة من هذه الاجور على شكل رسوم ضمان صحي واجتماعي وضريبة تسمى ضريبة انعاش المناطق المحتلة وحيث انهم ليسوا اعضاء في المهستدروت ، فان هذه الحسومات لا تعود لهم ، كما ان الامر بالنسبة للعامل اليهودي على شكل عطل سنوية مدفوعة الاجر او على شكل علاوات عائلية وتمويضات وخدمات صحية ، وانا اخفنا الى الحسومات السابقة اجور النقل ، فان ما يتبقى للعامل الصرب يكون أقل من نصف الاجور الاسمية التي يفترض انهم يتقاضونها ، وهؤلاء العمال محظور عليهم تشكيل نقاباتهم المهنية الخاصة ، ولذلك فلا يوجد من يدافع عنهم .

اما الذين يعملون عن طريق المتعهدين او بشكل فردي فوضعهم اسوأ كثيراً ويتعرضون لأشد انواع الاستغلال خاصة وان غالبيتهم من صغار السن الذين هم دون الخامسة عشرة ويعملون في الفنادق والمطاعم والمقاهي او من النساء اللواتي يعملن في الزراعة ، وهؤلاء يتقاضون عموماً اجوراً لا تتجاوز ٥٠ في المائة من اجور الرجال .

ويتركز عمل عمال المناطق المحتلة عموماً في القطاعات التي تحتاج الى مجهود عضلي شاق كالزراعة والبناء ، او فيما يسمونه في اسرائيل بالاعمال السوداء كالخدمة في المطاعم والمقاهي والفنادق واعمال التنظيفات في البلديات .

لقد ادت اجراءات الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة في اسرائيل بصحبتها الى تخریب المنتجين الصغار في هذه المناطق ، والى احداث تشويه خطير في مبنى التشغيل والاقتصاد في تلك المناطق . فالمنتجون الصغار الذين لم يقووا على المنافسة على الانتاج الاسرائيلي اضطروا الى ترك مزارعهم وورشاتهم والانتقال للعمل داخل اسرائيل ، وقد ذكرت جريدة الانباء الاسرائيلية الناطقة باللغة العربية ، ان مساحة الاراضي الزراعية التي هجرها اصحابها وتركوها بوراً بدون زراعة عام ١٩٧٤ في الضفة الغربية بلغت اكثر من مائة الف دونم الانباء ١٢/٩ / ١٩٧٥ . ويلاحظ من تحليل الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالتشغيل في المناطق المحتلة نفسها ارتفاع عدد العاملين في الخدمات داخل المناطق وتناقص عدد العاملين في الانتاج . كذلك يلاحظ من تحليل احصاءات الدخل القومي في المناطق المحتلة انخفاض بنسبة الانتاج المحلي وزيادة نسبة عائدات العمل في اسرائيل في الدخل القومي سنة بعد سنة فقد زاد نصيب عائدات العمل في اسرائيل من ٤ في المائة من الدخل القومي للمناطق المحتلة عام ١٩٧٠ الى ٢١ في المائة عام ١٩٧١ ثم الى ثلث الدخل القومي في عام ١٩٧٤ . وسيكون لهذا التشويه في مبنى اقتصاد المناطق المحتلة اثره المدمر على امكانيات انشاء وتطوير اقتصاد مستقل في المستقبل ، كما ستكون له نتائج خطيرة في حال حدوث انكماش اقتصادي في اسرائيل ، فأى انكماش في الاقتصاد الاسرائيلي واي بطالة ستعكس اساساً على عمال المناطق المحتلة وسينهار فجأة الرخاء المزعوم الذي تدعي سلطات الاحتلال وجوده في المناطق المحتلة ، وقد بدأت بواكير مثل هذا التطور تظهر للعيان في العاملين الاخيرين ، فقد اشارت جريدة الانباء

الاسرائيلية المصدر السابق الى ان الانكماش الاقتصادي في اسرائيل ادى في عام ١٩٧٥ الى انخفاض عدد العمال العرب من المناطق المحتلة في اسرائيل بنسبة ١٠ في المائة او ما يعادل نحو ١٥ الف عامل . وهناك تقديرات تشير الى حدوث انخفاض مماثل عام ١٩٧٦ .

ويعترف ارييه برغمان الخبير الاقتصادي في دائرة الدراسات التابعة ليبيك اسرائيل بأن اقتصاد المناطق المحتلة قد بدأ يسلك طريق التباطؤ هذا أرتس ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٦ وتقول جريدة عمل هم شمار ٢٣ / ٧ / ١٩٧٦ بأن المصطيات والاحصائيات المتوفرة لدى المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء تشير الى ان اقتصاد الضفة الغربية قد تعرض للتدهور للحاد ، ان انخفاض الدخل القومي الحقيقي في عام ١٩٧٥ بنسبة ٦ في المائة والانتاج المحلي بنسبة ٧ في المائة والانتاج الزراعي بنسبة ٤٠ في المائة والانتاج الصناعي بنسبة ٣ في المائة .

لقد أدت اجراءات الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة ، واحتكار اسرائيل للتجارة مع هذه المناطق وتطبيق التعرفة الجمركية الاسرائيلية على تجارة المناطق المحتلة مع الدول الاخرى ما عدا اسرائيل ، وعدم تقديم اية تسهيلات اسرائيلية لصادرات هذه المناطق للخارج الا على اساس تحويلها من العملة المحلية الى ليرات اسرائيلية من البنوك الاسرائيلية وحظر النشاط المصرفي على أية بنوك او مصارف في المناطق المحتلة ما عدا البنوك الاسرائيلية ، ورفع نسبة الفائدة من ٦ في المائة الى ٩ في المائة وغير ذلك من اجراءات الى اثقال الوطء على التطور الاقتصادي لهذه المناطق والتي انخفاض نسبة الاستثمار والتراكم فيها بحيث لم تزد هذه النسبة عن ١١ - ١٤ في المائة وهي نسبة اقل من نصف نظيرتها في اسرائيل واقل منها في جميع البلدان العربية والبلدان النامية بشكل عام .

وفي عام ١٩٧٢ الذي تعتبره سلطات الاحتلال الاسرائيلي عام الراج الاقتصادي في المناطق المحتلة كان معدل الدخل للفرد في الضفة الغربية لا يزيد عن ١/٤ دخل الفرد في اسرائيل ومتوسط الانتاج للمامل لا يزيد عن ١/٣ الانتاج للمامل في اسرائيل . ٧

كذلك ادى التضخم المالي في اسرائيل والتخفيضات المتتالية على سعر الليرة الاسرائيلية ومارافق ذلك من ارتفاع في الاسعار الى القاء المزيد من الاعباء على السكان العرب الذين تطبق عليهم كل الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة دون التمتع بأية ضمانات فقد ارتفعت الاسعار في المناطق المحتلة بين عامي ٦٨ - ٧١ بنسبة ١٢ في المائة سنويا وفي عام ١٩٧٢ زادت الاسعار بنسبة ١٨ في المائة وفي عام ٧٣ بنسبة ٢٢ في المائة وفي عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بحوالي ٢٥ في المائة سنويا ثم بحوالي ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٦ .

وقد اقدمت سلطات الاحتلال على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٨ في المائة على سكان المناطق المحتلة اعتبارا من اول تموز/يوليه عام ١٩٧٦ ، وتنوى حكومة اسرائيل الجديدة رفع هذه النسبة الى ٢٥ في المائة الامر الذي من شأنه ان يزيد من المتاعب الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة وتحميلهم اعباء اضافية علما بأنه في الوقت الذي زادت فيه رواتب العمال والموظفين

الاسرائيليين الى الضعف تراوحت الزيادة في رواتب العمال والموظفين في المناطق المحتلة ما بين ١٠ - ٣٠ في المائة فقط ، رغم أن الفارق بين الرواتب في اسرائيل والمناطق المحتلة اصلا كبير فالرواتب في اسرائيل تبلغ ثلاثة امثال نظيرتها في المناطق المحتلة ، مع ان الجميع يخضعون لنفس الظروف بسبب الدمج الاقتصادي الانباء ١٩٧٥ / ١٢ / ٩ .

ونتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية بدأت المناطق المحتلة تشهد مجددا موجة هجرة ونزوح للخارج ، ولعل هذا بالضبط هو ما تريده السلطات الاسرائيلية فقد جاء في جريدة الانباء المصدر السابق انه بعد حرب تشرين بدأت موجة هجرة الى خارج المناطق المحتلة وان عدد المهندسين في الضفة الغربية قد نقص الى حوالي النصف . وذكر شلوعه أوبرها آرتس ١٩٧٦ / ١٠ / ١٢ مستشار وزير العمل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة بأن حوالي ١٩ ألف من سكان المناطق المحتلة من بينهم ١٥ الفا من الضفة الغربية واربعة آلاف من سكان غزة قد هاجروا للخارج عام ١٩٧٥ ولم يعودوا . وجاء في جريدة معاريف ٣ / ٥ / ٧٧ ان حوالي ١٥ الف شاب تتراوح اعمارهم بين ١٨ - ٣٠ سنة قد هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٦ ولم يعودوا وان هناك نقصا متزايدا في عدد المهنيين والاكاديميين في المناطق المحتلة .

وفي مجال الخدمات ، يعاني سكان المناطق المحتلة من مضايقات شديدة ، فقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان الحكم العسكري رفض مؤخرا دفع ملايين الليرات لبلديات الضفة الغربية من الاموال التي يجمعها الحاكم العسكري لصالح البلديات ، بحجة ان البلديات ترفض دفع ضريبة دخل عن عمالها ، ومن المعروف ان الحاكم العسكري يتولى جمع الضرائب ويعطي للبلديات ٩٠ في المائة من الاموال ويحتفظ بنسبة ١٠ في المائة كعمولة مقابل ضريبة دخل عن العمال .

ويرفض الحكم العسكري اعطاء قروض للبلديات الا بشروط قاسية منها ان تكون المحاكم الاسرائيلية هي المخولة فقط للحكم بشأن أي خلاف حول هذه القروض ومنها ان تكون عقود القروض مكتوبة باللغة العبرية فقط ، ولذلك رفض رؤساء البلديات توقيع العقود .

وعندما حاولت البلديات مؤخرا تجميع المال اللازم لتطوير مرافقها وخدماتها من التبرعات من الدول العربية ، رفضت السلطات الاسرائيلية السماح لبعض البلديات بارسال مندوبين عنها للخارج لجمع مثل هذه التبرعات واشترطت على البلديات الاخرى التي جمعت اموالا ايداع هذه الاموال في البنوك الاسرائيلية والصرف منها بمعرفة السلطات الاسرائيلية .

وفي مجال الخدمات الصحية ، لم يحدث اي تطوير ، منذ عام ١٩٦٧ رغم ازدياد عدد السكان ، فعدد المستشفيات الحكومية سواء في غزة أو في الضفة الغربية بقي على حاله ، بل ان عدد الاسرّة في مستشفيات الضفة الغربية قد نقص من ١٥٦ ١ سريرا عام ١٩٦٦ الى ٩٤١ سريرا عام ١٩٧٥ ، وفي القدس قامت سلطات الاحتلال باغلاق اكثر من ٥ عيادة عربية وحولت مستشفى حي الشيخ جراح الى مركز للشرطة ، كما حولت مستشفى الحريش في شمال سيناء الى مستشفى طوارئ عسكري وتعماني المناطق المحتلة من نقص في الاطباء الاختصاصيين والمرضى والاجهزة الفنية ، كما أن

المخصصات الغذائية التي تخصص للمرضى قد نقصت قيمتها ، فرغم ارتفاع الاسعار انخفض ما يخصص للمريض مقابل الغذاء من ١٣٠ فلسا في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ الى ١٠٠ فلس في الوقت الحاضر .
وكمونج على تردى الخدمات الصحية نشير على سبيل المثال الى ان السلطات قد أغلقت عيادات دير العسل والبرج وعبيده في محافظة الخليل وقلصت العمل الاسبوعي ليوم واحد بدلا من يومين في عيادات صوريه وسعير وحلحول في نفس المحافظة .

وقد جاء في جريدة الفجر ١١/٩/١٩٧٤ ان الدكتور عصام كمال الذي كان يعمل مديرا للصحة في الضفة الغربية عام ١٩٧٤ قدم استقالته احتجاجا على تردى الاحوال الصحية في الضفة الغربية ، و اشار في بيان اصدره الى ان السلطات قد اغلقت مراكز الامومة والطفولة في قلقيلية واماكن اخرى ، كما اشار الى نقص العاملين والاثاث في المستشفيات والعيادات الحكومية ، ووصف الخدمات في الصحة المدرسية والطب الوقائي وقسم التطعيم وقسم الامراض السارية بأنها مشلولة ، واتهم السلطات باهمال الطب الوقائي بشكل عام لدرجة ان بعض الامراض كالجدري والكوليرا وشلل الاطفال قد تفشت في المناطق المحتلة في صيف عام ١٩٧٤ بشكل يكاد يكون وبائيا .

اما بالنسبة للعرب الفلسطينيين في اسرائيل فالوضع اكثر سوءا فقد ادت سياسة الاضطهاد القومي ومصادرة الاراضي تحت مختلف الذرائع والقوانين الى تحويل اكثرية العرب القادرين على الكسب الى عاملين بالاجرة حيث يجرى تشغيلهم في الاعمال السوداء غير المهنية في الزراعة والبناء والخدمات والمطاعم والفنادق لأن المصانع والمنشآت الاساسية مغلقة في وجوههم بحجة الا من . وعدد الذين يعملون مستقلين من العرب في اسرائيل لا يتجاوز ٢٠ في المائة فمن بين ٨٨ الف عربي يشكلون قوة العمل في اسرائيل عام ١٩٧٠ بلغ عدد العاملين بالاجرة نحو ٦٤ الفا وفي عام ١٩٧٣ بلغ عدد العاملين بالاجر ٧٤ الفا من بين ١٠٧ آلاف وفي عام ١٩٧٤ نحو ٨٠ الفا من أصل ١١٣ الف ، لقد اضطر العرب في اسرائيل الى البحث عن العمل المأجور في المستوطنات والمدن اليهودية بسبب سياسة نهب الاراضي العربية والتضييق على ما تبقى من الزراعة في القرى العربية ويعمل ما بين ٢٠ - ٢٥ في المائة من العرب في قطاع قوة البناء مقابل نسبة تتراوح ما بين ٦ - ٨ في المائة من العمال اليهود في هذا القطاع ، في حين انه في الخدمات المالية والتجارية والكهرباء والماء تتراوح نسبة العاملين العرب بين ١ - ١٥ في المائة من قوة العمل العربية في اسرائيل ، ويعمل ما بين ١٠ - ١٤ في المائة من قوة العمل العربية في المقاهي والمطاعم وما بين ١٦ - ١٨ في المائة وخاصة في المجالات التي تتطلب جهدا جسمانيا مثل صناعة التعدين والمحاجر والصناعات المرتبطة بالبناء ، الارقام هنا مأخوذة عن الاتحاد ٢٩/٤/١٩٧٧ .

ولم يسمح للعمال العرب في اسرائيل بالانتساب الى المهستدروت الا في عام ١٩٥٩ وتبلغ نسبة العرب المنتسبين للمهستدروت ٣٠ في المائة من السكان مقابل ٨٠ في المائة في الوسط اليهودي ، وقد هبط عدد العرب المنتسبين للمهستدروت من ١٧٣ ٣ عام ١٩٦٧ الى ٢٦٣٠ عام ١٩٦٨ . ورغم انتساب العرب للمهستدروت غصصت لهم دائرة خاصة كمظهر من مظاهر التمييز ضدهم .

والعمال العرب لا يتمتعون بشروط عمل مماثل للعمال اليهود ويستغل المقاولون النقص في مجالس العمال في القرى العربية ، ويقومون بتشغيل العمال العرب دون توفير الشروط الاجتماعية التي تتوفر للعمال اليهودي ، ولا يدفع مشغلو العمل العرب الذين يعملون بهذه الطريقة حصصهم الى صندوق التأمينات الاجتماعية ولا سيما في اماكن العمل الصغيرة ، حيث يخسرون حقوقهم الاجتماعية ويحرمون من حق الحصول على العمل النائم وذلك بفصلهم بين الحين والآخر ويحرم العامل العربي من حق الراحة بسبب السفرات الطويلة ، ويضطرون كزملائهم من عمال المناطق المحتلة لقضاء ليلهم في الاكواخ في ظروف غير انسانية لأن اليهود يرفضون تأجيرهم غرفا ، وكثير من أصحاب العمل يرغبون في عدم تشغيل العمال العرب المنظمين ليوفروا على انفسهم التأمين الاجتماعي والرسوم ، والعمال العرب هم اول من يفصل حين حدوث هزات اقتصادية ويتعرضون للضرب والاعتداء من قبل المنصريين ، ويحرم العمال العرب العاطلون عن العمل من منحة البطالة بحجة ان لديهم اراض زراعية لا تتجاوز ٢ - ٤ دونات .

وفي مجال الخدمات الصحية لا تزيد نسبة المؤمنین صحيا من العمال العرب على ٣٩٥ في المائة مقابل ٩٧ في المائة بين اليهود ولا تزيد نسبة العمال العرب المشتركين في خدمات صندوق المرضى "كوبات هوليم" عن ٣٣ في المائة مقابل ٧٠ في المائة بين اليهود ، ولا يوجد لصندوق المرضى في ١١٦ قرية عربية سوى ٤٢ عيادة ، وطبيب واحد لكل ثلاثة آلاف نسمة ، والقرى المجاورة والحالة اسوأ من ذلك في القرى العربية الاخرى .

وتبلغ العائلات العربية التي تعتاش من الزراعة في اراضيها حوالي ٥٠٠ عائلة فقط أو ما يعادل ١٠ في المائة من العائلات العربية في اسرائيل ، ونتيجة لقوانين المصادرة المختلفة نقصت الاراضي الزراعية منذ عام ١٩٤٨ بأكثر من حوالي ٦٠ في المائة في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من ١٦٠ الف عام ١٩٤٨ الى اكثر من نصف مليون في الوقت الحاضر .

وفي عام ١٩٦٨ بلغت الاراضي العربية المروية اربعة آلاف دونم فقط او ما يعادل ٣ - ٤ في المائة من مجموع الاراضي المتبقية للعرب بينما بلغت مساحة الاراضي اليهودية المروية ١٥٧٥ مليون دونم او نحو ٤٥ في المائة من مجموع الاراضي التي يسيطر عليها اليهود .

ونتيجة للقيود المفروضة على الزراعة اغتقت البهارات وكروم الزيتون فانخفضت مساحة الزيتون مثلا من ١٣٧ الف دونم عام ١٩٦٧ الى ١١٠ الف دونم خلال عام واحد اى في عام ١٩٦٨ وتوصلت التفرقة ضد العرب الى درجة التمييز بين اسعار المواد الزراعية فسعر طن التبغ من الانتاج العربي اقل من سعر نظيره من الانتاج اليهودي .

ونصيب القرى العربية من ميزانية التطوير في الخطة الخمسية التي بدأت عام ٧١ - ٧٢ بلغت ١١٥ مليون ليرة ستوزع على ١١٤ قرية في حين ان مجموع ميزانية التطوير لسنة واحدة هي سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ في اسرائيل يبلغ ١١٦٥ مليون ليرة اسراييلية .

اما القروض والهبات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للمجالس المحلية العربية فتبلغ ما معدله نحو ٢٦ ليرة للفرد في السنة بينما معدل ما يقدم للمجالس اليهودية يبلغ ٥٠ ليرة للفرد في السنة ، مع ان العرب يتحطون نفس الاعباء المالية التي يتحملها اليهود كضرائب مباشرة وغير مباشرة . فالمساعدة الممنوحة مثلا للقريه العربية البقيعة التي يبلغ عدد سكانها ٢٨٠٠ نسمة هي ١٥ مليون ليرة بينما موازنة القريه اليهودية منحة التي لا يزيد سكانها عن الف نسمة ٨٧ مليون وتضيق السلطات على القرى والمدن العربية رقعمة مسطحاتها وتقوم بهدم البيوت التي تبني بحجة انها لم تحصل على تراخيص وقد بلغ عدد البيوت التي هدمت في عام ١٩٧٥ في القرى العربية اكثر من ١٥٠٠ بيت ، وكمثال على التمييز بين المدن والقرى اليهودية ونظيرتها العربية ، نذكر على سبيل المثال ان مدينة الناصرة العربية التي يسكنها نحو ٤٠ الف نسمة خصص لها رقعة للبناء مساحتها ٧٥٠٠ دونم بينما الناصرة العليا اليهودية التي لا يزيد سكانها عن ١٤ الف نسمة خصص لها مساحة ٣٠ الف دونم .

ولا توجد في المناطق العربية في اسرائيل اية صناعات ، بل ان الصناعات التي كانت موجودة فيها قد تلاشت وشركة الباصات المحلية في الناصرة هي الشركة العربية الوحيدة في المنطقة العربية وهي تتعرض باستمرار للضغوط ، كما ان الجمعيات التعاونية المقامة في الوسط العربي كلها تعاونيات للاستهلاك والخدمات ومع ذلك تحاربها السلطات ولا تقدم لها اية مساعدات .

اما حالة التعليم في المناطق العربية في اسرائيل فهي في غاية السوء . وقد اوضح هذه الحالة عضو الكنيست البدوي الشيخ حماد ابو ربيعة في خطاب له امام الكنيست حيث قال " فسي الناصرة وقراها وقرى الجليل الشرق والقرى البدوية المجاورة البالغة حوالي ٤٠ قرية يزيد عدد التلاميذ عن ٣٠ الف تلميذ في كل المدارس ، وتعاني المدارس نقصا في الغرف مقداره ٤٠٠ غرفة ونقصا في الكتب والمعلمين وفي النقب حيث يعيش ١٧ الف مواطن عربي على ارض مساحتها ١٢٢ مليون دونم توجد مدرسة ثانوية واحدة يتعلم بها ١٥٠ طالب فقط . ونسبة الطالبات في المدارس الابتدائية ٢٥ في المائة ويحمل في مدارس النقب وعددها ١٧ مدرسة ابتدائية نحو ١٧٠ معلما بينهم اربعة معلمين فقط مؤهلين وجامعي واحد . وتشترط الحكومة على البدو لبناء مدارس لهم اثنا عشر المراكز المحددة التي ستقيمها لهم وهي ثمانية مراكز ، وتطالب السلطات المجالس المحلية المساهمة ب ٥٠ في المائة من نفقات اقامة مدارس . ووصف ابو ربيعة اوضاع المدارس بانها سيئة جدا فلا توجد مدرسة بدون نقص في البناء والاثاث ووسائل الايضاح . والمدرسة الثانوية الوحيد في النقب بدون مختبر وبدون ماء ، وقال ابو ربيعة بأن اولاد بعض القبائل يسيرون ما بين ١٠ - ١٥ كيلومترا يوميا لكي يصلوا الى مدارسهم ، ولا يوجد في النقب كله سوى ثلاث رياض للاطفال ، واضاف بأن كثيرا من الاولاد وغالبية البنات الذين هم في سني التعليم لا يذهبون الى المدارس وقال ابو ربيعة بأن كثيرا من القرى في الجليل والثلث مثل سخنين وعراية ودير حنا ، بئر المكسور ، عرب السواحل وام الفحم وغيرها تعاني من نقص في الصفوف ويدرس تلاميذها في غرف مستأجرة وموزعة في انحاء القرية وغير صالحة من الناحية الصحية الانباء ١٦ / ٨ / ١٩٧٤ .

- وأوردت جريدة الاتحاد ١٨/٣/١٩٧٧ بعض الحقائق التي توصلت اليها لجنة التعليم في الكنيست الاسرائيلي حول وضع التعليم العربي في اسرائيل ، وابرزها :
- ١ - منذ عدة سنين لم توفر اية موارد لبناء وتطوير المدارس .
 - ٢ - ينقص المدارس العربية ما بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ غرفة .
 - ٣ - بعض غرف التدريس مبعثرة ومستأجرة وفيها صالحة من النواحي الصحية .
 - ٤ - عدم توفر اراضي لبناء المدارس فادارة ارض اسرائيل لا تقدم اية ارض .
 - ٥ - هناك نقص كبير جدا في غرف المختبرات والمكاتب والقاعات كما أن الكتب ليست في مستوى مرض .
 - ٦ - التعليم المهني غير متطور ففي عام ١٩٧٦ كان هناك في الوسط العربي ثلاث مدارس مهنية فقط مقابل ٣١٨ مدرسة في الوسط اليهودي ، ودرس في المدارس المهنية في الوسط العربي ٨٢٥ تلميذا مقابل ٦٧٧ ٦٥ يهودي .
 - ٧ - يوجد في الوسط العربي مدرستان زراعتان يدرس بهما ٦٩٠ تلميذا عربيا مقابل ٢٧ مدرسة في الوسط اليهودي يدرس بها ٦٥٥ ٥ تلميذا .
 - ٨ - ٤٥ في المائة من المعلمين في المدارس العربية غير مؤهلين كما يوجد نقص كبير في المعلمين المتخصصين .